أثر الاستثمار الأخضر على التنمية المستدامة في مصر وإمكانية الاستفادة من تجربة دولة الامارات

شيماء محمد عبد العزيز[١]– وائل فوزي عبد الباسط[٢]– محمد بهاء الدين عبد المنعم[٢]
١) طالبة دراسات عليا بكلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

أصبح الاقتصاد الأخضر اتجاه لجميع دول العالم في التوجه إلى ما يعرف كإستراتيجية جديدة للحد من المخاطر البيئية المرتبطة بالاقتصاد، حيث يساعد الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة دون أن تؤدي تلك التنمية إلى حالة من التدهور البيئي بأنواعه، وتحظى موضوعات الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر والاستثمار الأخضر باهتمام معظم دول العالم، مما أدى لزيادة معدلات الاستثمار العالمية بنسبة كبيرة، مما ساهم في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وهدفت الدراسة إيجاد سبل وإستراتيجيات قوية لتطبيق الاقتصاد الأخضر في جمهورية مصر العربية من خلال تشجيع الاستثمارات الخضراء ومعرفة أساليب تمويلها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال تنفيذ العديد من المشروعات التي تتناسب مع الأولويات الاقتصادية والبيئية للدولة، من الواضح أن التجربة الإماراتية هي أهم التجارب الفعالة في تطبيق برنامج استراتيجية التنمية المستدامة والاستثمار الأخضر ٢٠٣٠. واستخدم الباحثون في إعداد الجزء التطبيقي من هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لعينة مكونة من (٥٠ فرد) من العاملين بشركة جرين باور أسيوط وتم توزيع استمارة استبيان للعينة محل الدراسة وتقديم بعض الشروح من طرف الباحثون.

وتوصلت الدارسة الى أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الأخضر وبين النمو الاقتصادي والحد من الفقر كأحد أبعاد التنمية المستدامة، وتتوافر الإمكانيات ومقاومات وآليات تمويل الاستثمار الأخضر في مصر. وقد اقترح الباحثون العديد من التوصيات التي تهدف الى الاستفادة من مخرجات هذه الدراسة منها: تعظيم الاستفادة من الطاقات المتجددة والمخلفات البديلة وسياسة تدوير المنتجات، تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الاستثمارات الذكية المستدامة الخضراء.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

المقدمة

يقاس تقدم الدول وازدهارها من خلال مستويات النمو الاقتصادي الذى توصلت له هذه الدول ولكن مع مرور الوقت تبين أن هذا النمو غير حقيقي فقد توازى مع زيادة الضرر الذى لحق بالنظام البيئي وما ترتب عليه من استنزاف لموارد الطبيعة وزيادة مستويات التلوث التي ساهمت في ظاهرة الاحتباس الحرارى، تلك المشكلة التي بدأ العالم يقلق من توابعها الكبيرة في التغيرات المناخية التي نتج عنها ارتفاع من درجات الحرارة والتصحر والجفاف والتأثير على التنوع الحيوي للكائنات مما أثر سلباً على الفئات الفقيرة التي تعتمد في توفير دخولها على رأس المال الطبيعي كالزراعة والصيد.

شكل الاقتصاد الأخضر الأسلوب الأحدث لتحقيق التنمية المستدامة وظهر بقوة بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ليضع أدوات عملية لتحقيق التنمية المستدامة بعيداً عن العموميات ويقدم حلول لمشكلات الفقر والبطالة واستنزاف الموارد مع الحفاظ على مستويات النمو الاقتصادي والاعتماد على ممارسات هذا المفهوم التي تحد من التلوث وتعظم من الإنتاج وهو ما يتطلب تكاتف الجهود لجميع الدول. (مؤتمر العمل الدولي الدورة ١٠٨، ٢٠١٩)

ويمثل الاستثمار الأخضر أحد ركائز الاقتصاد الأخضر والذي يشجع على الاستثمارات في قطاعات ينتج عنها إيجاد فرص عمل جديدة، ويسمح بتحسين الأداء البيئي في القطاعات الصناعية، كما يمكن لها أن تعزز من إنشاء مناطق صناعية تسهل إنشاء صناعات خضراء من خلال سياسات تمويلية ابتكارية تقترن بالاستثمار الأخضر. فعلى سبيل المثال في مجال الطاقة تفضل أن توجه للطاقة الجديدة والمتجددة كالطاقة الشمسية والرياح ومشروعات المباني الخضراء ووسائل النقل النظيف، وينطبق هذا على كافة الاستثمارات الخضراء في شتى القطاعات. (نفادى، ٢٠١٧، ص:١٩)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وشهد العقد الماضي انتقالاً ملموساً للدول العربية نحو الاقتصاد الأخضر وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من أهم الدول العربية التي سارعت إلى محاولة تطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر في مجالات متعددة، فقد تم وضع استراتيجيات خضراء لتسهيل التحول إلى الاقتصاد الأخضر إضافة إلى توفير مصادر التمويل اللازمة للاستثمارات والمشاريع الخضراء في القطاعات المتعددة للاقتصاد الأخضر.

وقد بدأت مصر في التوجه نحو الاهتمام بهذا النوع من الاقتصاد كأحد السبل المهمة والرئيسية في خطة التنمية الشاملة التي تجرى على أرض الوطن وذلك من خلال تنفيذ العديد من المشروعات التي تتناسب مع الأولويات الاقتصادية والبيئية للدولة وايضا اتجاه مصر نحو اصدار قوانين من شأنها الاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر، حيث أنه تم إصدار العديد من القوانين منها: القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية، والمعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ في شأن البيئة، ناهياً بقانون رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٥ بهدف صندوق حماية البيئة.

حيث أن الاقتصاد الأخضر يعمل على إعادة تشكيل وتصحيح الأنشطة الاقتصادية؛ حتى تكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية، بحيث يشكل الاقتصاد الأخضر طريقاً نحو تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تعظيم المنافع التجارية والتنافسية والنمو وحماية البيئة والصحة العامة.

مشكلة البحث

هناك ضعف في الاستثمارات الموجهة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر سواء كانت هذه الاستثمارات حكومية، او منظمات العمل المدني، أو الشركات، او أصحاب الاعمال مما يستلزم قيام الدولة بكل مؤسساتها والجامعات والمراكز العلمية والاعلام بدورها في نشر أهمية الاستثمار في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وبيان مجالات الاستثمار فيه. وذلك وفقا لدراسة حسام أمين (٢٠١٧).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

ولهذا ظهرت أهمية الاستثمار الأخضر وعدم توفر البيانات الكافية لتبيان دوره المساعد في النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، لذا تم القيام بدراسة أثر الاستثمار الأخضر على التنمية المستدامة في مصر وكيفية الاستفادة من تجربة دولة الامارات.

أسئلة البحث

١-ما هو مفهوم الاستثمار الأخضر؟
٢-الى أى مدى يعتبر الاستثمار الأخضر أحد آليات التنمية المستدامة؟
٣-الى أى مدى تمتلك مصر مقومات التحول الى الاستثمار الأخضر؟
٤-الى أى مدى سيؤدى الاتجاه نحو الاستثمارات الخضراء إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ وبالتالي دعم الاقتصاد الأخضر في مصر؟
٥-ما مدى إمكانية مصر من الاستفادة من تجربة دولة الامارات؟

أهداف البحث

تهدف الدراسة لإيجاد سبل وإستراتيجيات قوية لتطبيق الاقتصاد الأخضر في جمهورية مصر العربية من خلال تشجيع الاستثمارات الخضراء ومعرفة أساليب تمويلها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما تهدف إلى دراسة الحالة لدولة عربيه هي الإمارات التي تتشابه مع مصر في بعض الظروف والحالة البيئية للاستفادة من تجربتها في التنمية المستدامة وذلك سعياً إلى توضيح أفضل السبل التي تساعد في إلى التنمية المستدامة باستخدام الطاقة النظيفة من خلال الاستثمارات الخضراء.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

أهمية البحث

أهمية علمية: تساهم هذه الدراسة مساهمة متواضعة لتوفير بعض المعلومات وتقديم بعض التوصيات لتوضيح مدى أهمية الاستثمار الأخضر الداعم للاقتصاد الأخضر في مصر (صديق البيئة) والذي يعد أحد آليات التنمية المستدامة.

أهمية عملية: من خلال الانتشار والتوسع في الاستثمار الأخضر والوقوف على المشاريع الخضراء التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج لدولة عربية وإسقاط بعض هذه المشروعات على مصر فى القطاعين العام والخاص والشركات المختصة بالطاقة الجديدة والمتجددة وايضا للسكان المحليين فى انشاء محطات طاقة شمسية فى المنازل بما يساعد على التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها التي من أهمها القضاء على الفقر والتنمية الاقتصادية.

فروض البحث

تقوم الدراسة على مجموعة من الفروض وتتمثل هذه الفروض فيما يلي:

الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الأخضر وبين النمو الاقتصادي والحد من الفقر كأحد أبعاد التنمية المستدامة.

الفرض الثاني: : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين توافر الإمكانات وآليات تمويل الاستثمار الأخضر في مصر وبين النمو الاقتصادي والحد من الفقر كأحد أبعاد التنمية المستدامة.

الفرض الثالث: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استفادة مصر من رؤية ٢٠٣٠ لدولة الإمارات لتحقيق التنمية المستدامة وبين تحقيق اهداف التنمية المستدامة فى مصر.

الفرض الرابع: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحقيق اهداف التنمية المستدامة وبين عامل الثقافة العامة وتدريب العاملين والدعم الحكومى للاستثمار الأخضر.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

مصطلحات البحث

الاقتصاد الأخضر: عرف البنك الدولي الاقتصاد الأخضر" بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية بحيث يحد من الأثر لتلوث الهواء والآثار البيئية كما يراعى المخاطر الطبيعية ودور الإدارة البيئية ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية ولابد أن يكون النمو شاملاً.

وعرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "بأنه النمو الاقتصادي الذي يحفظ الثروات الطبيعية اللازمة لاستمرار تأمين الموارد والخدمات البيئية الضرورية لرفاهية الانسان".

وعرف مرداسى (٢٠١٦، ص.٥٦٥) الاقتصاد الأخضر على أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق المساواة الاجتماعية وتقليل المخاطر البيئية من خلال الحد من انبعاثات الكربون وغازات الاحتباس الحراري وتحسين استخدام ومعالجة الشح في الموارد الطبيعية وتآكلها بما يحفظ حق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة من جهة وفي الموارد الطبيعية من جهة أخرى.

الاستثمار الأخضر: ينبع مفهوم الاستثمار الأخضر من المساهمة المالية للمشروعات في احترام البيئة ويرتبط مفهومه بممارسة الأخلاق البيئية التي تقود حتماً للارتقاء بالإنسان والبيئة المحيطة به، وأيضا معرفة الدرجة التي يساهم فيها هذا الاستثمار في تحسين القضايا البيئية. ويتم ذلك من خلال قياس الفعالية الاستثمارية في المجال البيئي وحجم الفوائد التي يعود بها الاستثمار على حماية البيئة (نفادى، ٢٠١٧، ص.٢٣).

مفهوم التنمية المستدامة: عرفت لجنة بروتلاند التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تعمل على أن تلبي الحاجات الخاصة للجيل الحاضر دون أن تضر أو تساوم على مكتسبات الأجيال القادمة في تلبية حاجاتهم أيضًا (بكدي،٢٠١٩، ص.١٦).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

حدود البحث

حدود مكانية: تركز هذه الدراسة على دراسة الحالة المصرية بشركة جرين باور أسيوط بجانب تسليط الضوء على تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة.

حدود زمانية: فترة الدراسة (٢٠٢١ – ٢٠٢٢).

حدود موضوعية: تركز الدراسة على عرض أهمية دور الاستثمارات الخضراء في دعم أهداف التنمية المستدامة في مصر وإمكانية الاستفادة من تجربة دولة الامارات.

الدراسات السابقة

دراسة ساندي صبري وآخرون (٢٠١٧): "الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول – دراسة حالة مصر". هدفت هذه الدراسة لإيجاد سبل واستراتيجيات قوية لتطبيق الاقتصاد الأخضر في مصر من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتشجيع الاستثمار، كما تهدف هذه الدراسة من خلال المقارنة ودراسة الحالة لدول تتشابه مع مصر في الظروف والحالة البيئية للاستفادة من تجاربهم في التنمية المستدامة وذلك لتوضيح أفضل السبل التي تساعد للوصول إلى التنمية المستدامة باستخدام الطاقة النظيفة (الاقتصاد الأخضر).

وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الأخضر محوري في إزالة الفقر وخفض نسبة البطالة وتوفير فرص عمل ولاستخدام الطاقة الجديدة المتجددة أهمية بالغة في حماية البيئة باعتبارها طاقة نظيفة غير ملوثة وهي هدف من أهداف التنمية المستدامة.

دراسة حسام أمين حافظ (٢٠١٧): "استراتيجية مقترحة لتوجيه الاستثمارات المالية نحو الاقتصاد الأخضر". تهدف الدراسة إلى ضرورة وضع استراتيجية لتوجيه الاستثمارات نحو

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الاقتصاد الأخضر من خلال تفعيل دور الجمعيات الأهلية في إجراء البحوث حول فرص الاستثمار في الاقتصاد الأخضر لحماية البيئة من الآثار الناجمة عن التلوث البيئي نتيجة سوء استخدام الموارد وترسيخ مفهوم الاقتصاد الأخضر وتعزيز استخدام الطاقات النظيفة وكذلك إيجاد مجالات جديدة للنمو الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى أنه على الدولة بكل مؤسساتها والجامعات والمراكز العلمية والإعلام القيام بدوره في نشر أهمية الاستثمار وبيان مجالاته في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، ولابد للدولة من تشجيع وتسهيل قيام مثل هذه الجمعيات لأداء دورها ولأهمية دورها أيضاً للوصول للتنمية المستدامة.

دراسة محمد صديق نفادى (٢٠١٧): "الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الأجنبي – دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية". استهدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والاستثمار الأجنبي وأن الاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر كأداة للتنمية المستدامة سيؤدى إلى جذب الاستثمار الأجنبي وبالتالي دعم الاقتصاد المصري.

وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الأخضر يقي الانسان من المخاطر البيئية الناجمة من خلال الصناعات التي تسبب تلوث بيئي، وان الاستثمارات الأجنبية تعتبر المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي للدول الأقل نمواً مثل مصر.

دراسة رشا عبد الوهاب أحمد (٢٠٢١): "أثر التحديات الاقتصادية على أهداف التنمية المستدامة في برنامج تنمية مصر ٢٠٣٠. تناولت هذه الدراسة أهم ملامح التنمية المستدامة بوجه عام ثم تناولت التحديات الاقتصادية الراهنة على جمهورية مصر العربية واهم مقومات الاقتصاد المصري التي تساعد في تحقيق اهداف التنمية المستدامة استراتيجية ٢٠٣٠، ومدى

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

قدرة مصر من الاستفادة من تجربة دولة الامارات العربية المتحدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتوصلت الدراسة الى أنه يمكن الاستفادة والاستعانة من تجربة دولة الامارات العربية المتحدة واجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة في حل الصعوبات والتحديات التي تواجه واضعي استراتيجية مصر ٢٠٣٠، حيث تلاحظ ان مصر تتمتع بالعديد من المقومات الاقتصادية التي تمكنها بالوصول الى مستهدفاتها.

دراسة حاتم رضا (٢٠٢١): "تعظيم استفادة مصر من الطاقة الشمسية في ظل رؤية ٢٠٢٠-٢٠٣٠". تناولت الدراسة تعريف الطاقة الشمسة وأهميتها وطرق توليدها للطاقة الكهربائية وتجربة بعض الدول العربية من الاستفادة من الطاقة الشمسية وهي دولة المغرب ودولة الامارات العربية المتحدة تم تناولت الدراسة تجربة جمهورية مصر العربية للاستفادة من الطاقة الشمسية في إطار رؤية ٢٠٢٠-٢٠٣٠ مع دراسة المقومات التي تتمتع بها مصر في الطاقة الشمسية والتحديات التي تواجه تحقيق اهداف الاستراتيجية، وأخيرا مقارنة بين مصر والمغرب والامارات العربية المتحدة.

وتوصلت الدراسة الى تمتع مصر بالمقومات الطبيعية والجغرافية مما يجعلها موردا رئيسيا لثلاثة مصادر للطاقة الجديدة والمتجددة وهم الرياح والطاقة الشمسية والكتلة الحيوية، كما يمكن لمصر الاستفادة من تجربتي المغرب والامارات في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

Negin vaghefi Chamhum Siwar Sarah Aziz Abdul Aziz, Green Economy. Issues approach in Muslim Countries institute for environment and Development (LETARI) University Kebon9saan Malaysia 30 January 2015

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

استهدفت الدراسة التعرف على مدى قدرة الاقتصاد الأخضر على تطوير الحياة الاقتصادية في الدول الإسلامية من خلال خلق فرص العمل والحد من الفقر وتوصل الباحث إلى أن الاقتصاد الأخضر ساهم في تحسين الحالة الاقتصادية للدول التي تبنته سواء كانت متقدمة أو نامية وأوصت بضرورة تبنى استراتيجيات متكاملة للاقتصاد الأخضر في الدول الإسلامية للمساهمة في معالجة العديد من المشكلات التي تواجهها هذه الدول.

Erice Novian Tilukas, Green Economy for Sustainable Development and Poverty eradication Mediterranean Journal of Social, Vol 6 No 6, December 2015

تناولت الدراسة توضيح دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والحد من البطالة والفقر، وتوصل الباحث لأهمية الاقتصاد الأخضر في زيادة دخول الأفراد والحد من الفقر وأنه ليس له تأثير كبير نحو البطالة. كما أوصى الباحث كل من القطاع العام والخاص بضرورة دعم الاقتصاد الأخضر في المستقبل من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر.

الإطار النظري

الاستثمار الأخضر هو أحد مقومات التنمية المستدامة التي تقوم على الاقتصاد الأخضر أيضًا، وذلك من خلال التعامل مع المجتمع والبيئة بصورة تؤدي إلى تحقيق الحياة الأفضل للإنسان المعاصر، وضمان الحياة الفضلى للأجيال القادمة، ومن ثمان المحافظة على التوازن البيئي بكافة أشكاله المتنوعة. وفيه يتجه المستثمرون في هذا الاستثمار إلى التعامل مع الطاقة المتجددة والأسواق الخضراء والبنوك الخضراء، وذلك من خلال قيام تلك المنشآت بالشراكة مع القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية لزيادة الاستثمار في

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

هذا النظام. وإن كان هو أحد الظواهر الجديدة بصورة نسبية، إلا أنه مؤشر للتنمية بصورة رئيسة، ويرصد هذا الاستثمار تحقيق أعلى معدلات النمو خاصة في التعامل مع البيئة وحمايتها من أخطار التلوث، وقد وجد هذا الاستثمار بصورة قوية في البلدان المتطورة من خلال إتباع سياسات التنمية الاقتصادية داخل تلك الدول الأجنبية، والذي اتجهت إليه أيضًا الدول العربية مؤخرًا، وأخذت به ضمن سياساتها الخاصة بها؛ وذلك للحد من المخاطر البيئية والعمل على تخفيض نسبة الفقر بين السكان. (موقع وزارة شئون البيئة، ٢٠٢٢)

إمكانات ومقومات وآليات تمويل الاستثمار الأخضر في مصر لتنفيذ أهداف استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠: تملتك مصر مقومات اقتصادية تمكنها من تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠، يمكننا ذكر أهم هذه المقومات وآليات تمويل الاستثمار الأخضر:

١-**موقع مصر الجغرافي:** تقع مصر في الجزء الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا، ولديها امتداد آسيوي، حيث تقع شبه جزيرة سيناء داخل قارة آسيا فهي دولة عابرة للقارات، وهذا الموقع الجغرافي يعتبر أحد اهم ممرات التجارة العالمية بين الشرق والغرب، حيث تمتلك هيئات الموانئ المصرية حوالي ١٥ ميناء تجاري أهمها ميناء الإسكندرية والكثير من الموانئ التخصصية وتنقسم إلى موانئ بترولية وعددها ١١ وأهمها ميناء رأس غارب وموانئ تعدينية وعددها ٧ وأهمها ميناء سفاجا التعديني (أبو طرطور) وموانئ سياحية وعددها ٥ وأهمها ميناء بورت غالب وموانئ صيد وعددها ٤ وأهمها ميناء الصيد البحري ببور سعيد كما يوجد بمصر ١٧ نقطة سروج وأهمها الانفوشي وأبو قير وميناء مطروح، كما حققت موانئ مصر تداولات بقيمة ١٥٦ مليون طن بضائع في عام ٢٠٢٠. (السيد فؤاد، ٢٠٢٠).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٢-**موارد الطاقة المتجددة:** تتمتع مصر بمناخ ملائم وطقس معتدل وموقع مميز يساعد في وجود مصر في قمة الدول الواعدة في انتاج الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المتولدة من المياه، وتلك المتولدة من الكتلة الحيوية (البيولوجية).

٣-**السياحة:** تعتبر مصر من أهم الدول السياحية في العالم، حيث تمتلك مصر كل مقومات الجذب السياحي فبالإضافة إلى سحر الطبيعة وروعة المناخ، تضم مصر حوالي ثلث أثار العالم، وتراث عريق، كما تتميز بتنوع المنتج السياحي بين ديني وتاريخي وثقافي وأثرى حيث تتعدد أنواع السياحية في مصر من سياحة أثرية وتاريخية ودينية وثقافية وساحلية الى جانب سياحة المؤتمرات والمعارض الدولية والسفاري واليخوت والمحميات الطبيعية والسياحة العلاجية والرياضية والريفية وغيرها من أنواع السياحة التي تتمتع بها مصر.

٤-**الموارد البشرية:** تعد مصر من أكثر الدول تعداداً للسكان في الشرق الأوسط، ويتميز سكانها بأن معظمهم شباب، فتعد مصر دولة شابة، حيث يبلغ عدد السكان بها دون الـ ٣٠ عاماً نحو ٦١% من إجمالي السكان، ويعد العنصر البشرى من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، ولن يؤدى هذا العنصر دوره بدون تعليم حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشرى.

٥-**الثروات المعدنية:** تمتلك مصر كميات هائلة من الثروة المعدنية والمعادن الثمينة، التي بدورها تسهم بشكل كبير في النهوض بالاقتصاد المصري، ومن أهم هذه الثروات: (الحديد– الذهب– المنجنيز– الرمال السوداء– الكروم– الزنك– الرصاص– القصدير– الفوسفات– الكوارتز– الكاولين– النحاس– التلك– الكبريت– الجبس– املاح الصوديوم والبوتاسيوم – الأحجار الكريمة– الفلسبار– الرخام بأنواعه).

٦-**تنوع الاقتصاد المصري:** لا يقتصر الاقتصاد المصري على مجال واحد انما يتسم بالتنوع حيث يعتمد الاقتصاد المصري على العديد من المجالات مثل الزراعة والصناعة والتجارة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

وقطاع الخدمات وعائدات قطاع النفط والسياحة والموانئ والنقل وقناة السويس وغيرها من المجالات الاقتصادية.

٧- **المساحة الكبيرة غير المستغلة بمصر:** تبلغ مساحة جمهورية مصر العربية حوالي ١,٠٠٢,٠٠٠ كيلومتر مربع، والمساحة المأهولة تبلغ ٧٨٩٩٠كم٢ بنسبة ٧,٨ % من المساحة الكلية، أي أن حوالي ٩٠% من مساحة مصر غير مستغلة وكل هذه المساحة تحتاج الى اصلاح واستغلال أمثل في شتى المجالات مثل الزراعة والصناعة واكتشاف الموارد والثروات المعدنية التي تساعد في تنمية اقتصاد مصر ومن ثم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٨- **كبر حجم السوق الاستهلاكي:** نظرا للتعداد السكاني الكبير في مصر، حيث تعتبر مصر من أكثر الدول تعداداً بالسكان بالشرق الأوسط، فهذا يجعلها من أكبر الاسواق الاستهلاكية في الشرق الأوسط لارتفاع حجم سكانها، وارتفاع حجم الطلب، كما تتمتع مصر بشبكة ضخمة ومميزة من الاتفاقيات التجارية الدولية التي من الممكن أن تساعدها لتكون مركزاً للتجارة في الشرق الأوسط إذا تم استغلال هذه الاتفاقيات الاستغلال الأمثل.

٩- **قطاع الخدمات:** يعد قطاع السياحة والسفر والنقل والقطاع التكنولوجي والاتصالات من أبرز القطاعات التي تسهم في تحقيق طفرات مستمرة في صادرات الخدمات المصرية، كما تمكنت مصر من تطوير قطاع الكهرباء من خلال اتفاقها مع شركة سيمنس الألمانية بتطوير هذا القطاع وبناء ثلاث محطات عملاقة للكهرباء في البرنس والعاصمة الادارية وبني سويف والتي انجزتها الشركة الالمانية بوقت قياسي في اقل من ثلاث سنوات بقيمة تعاقدية بلغن نحو ٦ مليارات يورو لإنتاج ١٤,٤٠٠ ميجاوات على ان تنتج كل محطة ٤,٨٠٠ ميجاوات، وبإنجازها أصبح لدى مصر فائضا من الكهرباء الى جانب ما موجود

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

لديها من كهرباء ومكنت مصر من توفير ١,٣ مليار دولار سنويا نتيجة التوفير في استهلاك الوقود. (عادل شبيب، ٢٠٢١)

أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهم المبادرات الحكومية لتحقيقها: تسعى رؤية مصر ٢٠٣٠ للارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي ومشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية، يأتي ذلك جنبًا إلى جنب مع تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، ومستدام وتعزيز الاستثمار في التنمية البشرية وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي في كافة المجالات وتتمثل الأهداف فيما يلي:

١-الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته
٢-العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة
٣-اقتصاد تنافسي ومتنوع
٤-المعرفة والابتكار والبحث العلمي
٥-نظام بيئي متكامل ومستدام
٦-حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع
٧-السلام والأمن المصري
٨-تعزيز الريادة المصرية

كيفية استفادة مصر من تجربة دولة الإمارات في الاستثمار الأخضر: من الواضح أن التجربة الإماراتية هي أهم التجارب الفعالة في تطبيق برنامج استراتيجية التنمية المستدامة والاستثمار الأخضر ٢٠٣٠، ومن هذا المنطلق يمكن أن يستفيد الاقتصاد المصري من التجربة الإماراتية وذلك لتحقيق النمو وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

تحقيق أعلى مؤشرات تنافسية عالمية في مؤشرات التنمية المستدامة وذلك من خلال الاستفادة من الآتي:

١-**تحول الامارات الى الاقتصاد المتنوع قائم على العلم والابتكار:** تقوم دولة الإمارات ببناء قواعد راسخة تتيح نمو وازدهار قطاعات اقتصاد المستقبل القائم على المعرفة، وتتطلع لتعزيز موقعها كوجهة عالمية لتأسيس الأعمال القائمة على الابتكار والذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال فأطلقت الاستراتيجيات التي من شأنها الدفع باتجاه اقتصاد المستقبل الأكثر ذكاء، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام قائم على العلوم والتكنولوجيا المتقدمة، ويعتمد القدرات والكفاءات العالية والمواهب المميزة

٢-**تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر:** يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر الى تنمية وتطوير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بفعالية وكفاءة لتحقيق اعلى معدلات للنمو، وحسب تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي للعام ٢٠٢١ "UNCTAD"، جاءت دولة الإمارات في المرتبة الأولى عربياً وإقليمياً و١٥ عالمياً من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. (الرؤية – أبو ظبي، ٢٠٢١).

٣-**استراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية | البلوك تشين:** تم إطلاق استراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية (بلوك تشين) في العام ٢٠١٨ بهدف تسخير التقنيات المتقدمة والاستفادة منها وتوظيفها في خدمة المجتمع وتعزيز كفاءة الأداء الحكومي، وذلك من خلال تحويل التعاملات الحكومية على المستوى الاتحادي إلى منصات بلوك تشين. وترتكز هذه الاستراتيجية على أربعة محاور أساسية هي: سعادة المواطن والمقيم، رفع مستوى الكفاءة الحكومية، التشريع المتقدم لإحداث نقلة نوعية في العمل الحكومي الاتحادي، والموقع الريادي لدولة الإمارات عالمياً في مجال أمن ونقل المعلومات. (موقع وزارة الاقتصاد الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢٢)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٤-**استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء:** تضم المبادرة مجموعة من البرامج والسياسات في مجالات الطاقة والزراعة والاستثمار والنقل المستدام، إضافة إلى سياسات بيئية وعمرانية جديدة من شأنها الارتقاء بجودة الحياة في الدولة، وتشتمل على ست مسارات رئيسية هي: الطاقة الخضراء، السياسات الحكومية الهادفة لتشجيع الاستثمارات في مجالات الاقتصاد الأخضر، المدينة الخضراء، التعامل مع آثار التغير المناخي، الحياة الخضراء، التكنولوجيا والتقنية الخضراء. (موقع وزارة الاقتصاد الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢٢)

٥-**استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة:** تركز هذه الاستراتيجية على عدة محاور أساسية منها تبني الخطط والاستراتيجيات في مجال الطب الجينومي والسياحة الطبية الجينومية وتعزيز الأمن الاقتصادي عبر تبني الاقتصاد الرقمي. وتطوير وتطويع التقنيات المتقدمة بدءاً من الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا النانو وصولاً إلى حلول إنترنت الأشياء والطباعة ثلاثية الأبعاد بهدف تعزيز الاستفادة منها في دعم النمو الاقتصادي. (موقع وزارة الاقتصاد الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢٢)

٦-**استراتيجية الإمارات الوطنية للذكاء الاصطناعي ٢٠٣١:** وتعتبر هذه الاستراتيجية الأولى من نوعها في المنطقة والعالم، وتشتمل على ثمانية أهداف استراتيجية وخمسة محاور ومجموعة من المبادرات والتوجهات الهادفة لتوظيف الذكاء الاصطناعي وإسهامه في تطوير المجالات الحيوية في الدولة مثل التعليم والاقتصاد وتطوير الحكومة وسعادة المجتمع، وخلق سوق جديدة واعدة في المنطقة ذات قيمة اقتصادية عالية بالإضافة إلى دعم مبادرات القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية. القطاعات المستهدفة: النقل، الصحة، الفضاء، الطاقة المتجددة، المياه، التكنولوجيا، التعليم، البيئة، المرور.

٧-**تطوير التعليم:** يعد تطوير قطاع التعليم أحد أهم أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق تسعى وزارة التربية إلى استشراف مستقبل التعليم لصناعة جيل واعٍ بمتطلبات الحياة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

ومواكبة مستجداتها، وخصصت دولة الامارات لقطاع التعليم بالموازنة العامة ١٠,٤١ مليار درهم بما يعادل ١٤,٨% من الموازنة العامة للدولة وذلك لتطوير العملية التعليمية، بينما كان المخصص عام ٢٠١٦ نحو ٦,٥٢ مليار درهم. (وزارة التربية والتعليم الامارات)

٨-**النقل والخدمات اللوجستية:** أثبتت دولة الإمارات مكانتها الإستراتيجية كمركزٍ عالميٍ للنقل والخدمات اللوجستية، حيث قامت بتوسعة وتطوير الموانئ والمطارات وشبكة الطرقات لديها، بالإضافة إلى اتّخاذها تدابير بزيادة القدرة الاستيعابية لأنظمة النقل العام في سبيل التقليل من الاعتماد على المركبات الخاصة والحدّ من الازدحام المروري على الطرقات وبالتالي خفض البصمة الكربونية. وفي هذا السياق، أطلقت دائرة النقل بأبوظبي في العام ٢٠٠٩ خطّة النقل الشاملة استجابة لأهداف "رؤية أبو ظبي ٢٠٣٠"، في حين تسير "هيئة الطرق والمواصلات في دبي" وفق "خطة دبي الإستراتيجية ٢٠١٥".

٩-**إدارة النفايات (التقرير الوطني لحالة الاقتصاد الأخضر في دولة الإمارات، ٢٠١٥):** قامت إدارة النفايات في بلدية دبي بإعداد "الخطة الرئيسية للإدارة المتكاملة للنفايات بإمارة دبي" للحد من كمية النفايات المرسلة إلى مقالب القمامة إلى الصفر في غضون ٢٠ عاماً، وقامت إمارة الشارقة بتأسيس شركة إدارة النفايات "بيئة" في إطار برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تحويل النفايات من المكبات بنسبة ١٠٠ في المئة بحلول العام ٢٠١٥، وتتم معالجة مياه الصرف الصحي في الإمارات من قبل هيئات الكهرباء والمياه. وعقب تحقيق مستويات غير مسبوقة في التطوير الحضري، تولي الحكومة اهتماماً كبيراً في الاستثمار على نطاق واسع في تحديث وتطوير وتوسيع أنظمة الصرف الصحي ومن أهم المبادرات:

- لا مزيد من الأكياس البلاستيكية غير القابلة للتحلل.
- لا لهدر مياه الصرف الصحي.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- تحويل النفايات إلى مصدر للطاقة في المستقبل.
- أتمتة جمع النفايات Automation
- إطالة فترة حياة المنتج عبر التجارة الإلكترونية.

١٠-**تطوير السياحة:** يحظى قطاع السياحة والضيافة في دولة الإمارات بأهميةٍ كبيرةٍ في دعم الخطط التنموية الاقتصادية التي تبنّتها الدولة على مدار العقدين الأخيرين، وفي تقريرٍ صادرٍ عن "المجلس العالمي للسفر والسياحة" (WTTC)، احتلت دولة الإمارات في العام ٢٠١٢ المرتبة الحادية والثلاثين عالمياً والأولى عربياً، متقدمة على مصر من حيث حجم إيرادات الفنادق والسفر التي بلغت حينها ١٠ مليارات دولار أمريكي. كما وسجّل قطاع السياحة والسفر المحلي خلال العام نفسه عوائد مباشرة وغير مباشرة وصلت قيمتها الإجمالية إلى ١٩٣,٦ مليار درهم إماراتي (٥٢,٨ مليار دولار أمريكي)، بما يعادل ١٤,٣ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي للدولة حينها، ويتوقع تقرير "المجلس العالمي للسفر والسياحة" أن تستقبل دولة الإمارات ٢٦ مليون سائح عالمي بحلول العام ٢٠٢٣، وذلك بالمقارنة مع نحو ١٦ مليون سائح في ٢٠١٢.

الجانب العملي

إجراءات ومنهج البحث: استخدم الباحثون في إعداد الجزء التطبيقي من هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ذلك لأنه يعتبر من الناحية التطبيقية عاملاً مشتركاً بين كل، ويوفر المنهج الوصفي التحليلي كمية من المعلومات المهمة للباحث عن الحالة موضوع الدراسة، ومن الممكن أن يكون شاملاً كل جوانب المنشأة حين وصفه لأهدافها وإمكاناتها وأنظمتها وطبيعة نشاطها وإنتاجها، كما أنه من الممكن أيضاً أن يقتصر على جانب واحد منها.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

مجتمع وعينة البحث: تكون مجتمع الدراسة من العاملين بشركة جرين ايجل وايت سوهاج بمحافظة سوهاج، وقد تم اختيار عينة مكونة من (٥٥) شخص من العاملين في الدرجات الوظيفية، وتم توزيع (٥٥) استمارة استبيان محل الدراسة بتوزيعه على العاملين وتقديم بعض الشروح من طرف الباحثون، وقد كانت هناك (٥) استمارة لم يتم استرجاعها، وبذلك يكون إجمالي الاستبيانات الخاضعة لدراسة (٥٠) استبيان.

أداة البحث: قام الباحثون بإعداد استبانة مكونة من عدة مجالات تضمنت (٣٩) سؤال، حيث تم تصميمها بالاستعانة بالدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدارسة، وقد صممت وفقا لذلك بطريقة مبسطة، وحوت على أسئلة سهلة وواضحة وإدخال بعض التعديلات والفقرات بما يتناسب مع طبيعة الدراسة، كما أن الإجابة على الأسئلة كانت وفق منهج الإجابات المغلقة وهذا من أجل تسهيل عملية تحليل النتائج.

محتوى الاستبيان: حوى الاستبيان على مقدمة لأجل تقديم موضوع الدراسة للمستقصي منهم، وتعريفهم بهدفها الأكاديمي ولتشجيعهم على المشاركة في الموضوع، كما بين الباحثون أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط وقد تم تقسيم الاستبيان إلى ستة أقسام:

١-معلومات عامة.
٢-التزام الشركة بتدريب العاملين على أهمية الاستثمار الأخضر.
٣-الاستثمار الأخضر وحماية البيئة.
٤-الدعم الحكومي للاستثمار الأخضر.
٥-امتلاك مصر مقومات التحول الى الاستثمار الأخضر.
٦-إمكانية استفادة مصر من التجربة الإماراتية في التحول نحو الاخضر.
٧-اهداف وابعاد التنمية المستدامة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وجل الأسئلة كانت لها أجوبة محددة ومغلقة من أجل تسهيل المعالجة الإحصائية لها، واحتوى الاستبيان على ثلاث صفحات، وقد تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس "ليكارت الخماسي (Scale Likert)" والذي يحتمل خمسة إجابات.

إجراءات البحث: وقد تم إعداد الاستبيان على النحو التالي:

- إعداد استبيان أولى من اجل جمع المعلومات.
- تعديل الاستبيان بشكل أولى.
- عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
- توزيع الاستبيان على أفراد العينة لتجميع البيانات اللازمة للدراسة.

قياس ثبات الاستبيان: قام الباحثون بفحص الاستبانة قبل توزيعها على عينة الدراسة وذلك للتأكد من صدقها وثباتها كالتالي:

ثبات الاستبيان: الخصائص السيكومترية للاستبيان: قام الباحثون بحساب الخصائص السيكومتيرية للاستبيان من خلال التعرف على مدى الاتساق الداخلي للاستبيان، والتعرف على ثبات الاستبيان من خلال معامل ألفا كرونباخ، وفيما يلي توضيح ذلك:

الثبات: واستخدم الباحثون لحساب الثبات معامل ألفا كرونباخ، وذلك بعد تطبيق الاستبيان التي بلغ عددها (٥٠) فرد، ويوضح جدول (١) معامل الثبات لكل مكون فرعي من مكونات الاستبيان.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جدول (١): معاملات الثبات للمكونات الفرعية والدرجة الكلية للاستبيان (ن=٥٠)

م	البعد	عدد العبارات	معامل الثبات
١	التزام الشركة بتدريب العاملين على أهمية الاستثمار الأخضر	٦	٠,٧١٣
٢	الاستثمار الأخضر وحماية البيئة	٧	٠,٦٢٢
٣	الدعم الحكومي للاستثمار الأخضر	٦	٠,٨١٢
٤	امتلاك مصر مقومات التحول الى الاستثمار الأخضر	٥	٠,٧٢٣
٥	إمكانية استفادة مصر من التجربة الإماراتية في التحول نحو الاخضر	٦	٠٨٦٥
٦	اهداف وابعاد التنمية المستدامة	٩	٠,٧٧٧
	الدرجة الكلية	٣٩	٠,٧٥٦

يتضح من جدول (١) أن معاملات الثبات للأبعاد والدرجة الكلية تراوحت بين (٠,٦٢٢ –٠,٨٦٥)، وجميعها أكبر من (٦٠%) مما يدل على أنه يوجد اتساق داخلي بين فقرات كل مجال من المجالات، وبالتالي يدل هذا على أن فقرات الاستبيان كان بيها اتساق داخلي، وجميع هذه القيم مناسبة مما يؤكد صلاحية ومدلوليه الاستبيان في اختبار الفروض.

كما قام الباحثون بحساب ثبات الاستبيان من خلال التجزئة النصفية لعبارات الاستبيان، حيث بلغ معامل الارتباط بين نصفي الاستبيان (٠,٧٩٨) وباستخدام معادلة التصحيح لسبيرمان وبراون بلغ معامل الثبات للاستبيان ككل (٠,٧٤٢)، وهي نسبة مرتفعة تدل على أن الاستبيان يتمتع بقدر مرتفع من الثبات.

عرض البيانات وتحليلها: وصف خصائص عينة الدراسة المتغيرات الديموغرافية: فيما يلي نستعرض بالعرض الجدولي والبياني الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من، حيث الجنس، والفئة العمرية، والمؤهل العلمي، والمنصب الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة، واستنادا على تم وصف عينة الدراسة كالتالي:

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جدول (٢): المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
النوع	ذكر	٣٥	%٧٠
	أنثى	١٥	%٣٠
	المجموع	١٠٠	%١٠٠
العمر	أقل من ٣٠ سنة	٣٣	%٦٦
	من ٣٠ إلى ٤٠ سنة	١٠	%٢٠
	من ٤٠ إلى ٥٠	٥	%١٠
	أكثر من ٥٠ سنة	٢	%٤
	المجموع	١٠٠	%١٠٠
المؤهل العلمي	أقل من ثانوي	١٠	%٢٠
	ثانوي أو دبلوم	٢٥	%٥٠
	بكالوريوس	١٥	%٣٠
	ماجستير	٠	%٥
	دكتوراه	٠	%٤
	المجموع	١٠٠	%١٠٠
عدد سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٣٠	%٦٠
	من ٥ سنوات وأقل من ١٠	١٢	%٢٦
	من ١٠ سنوات وأقل من ١٥	٣	%٦
	من ١٥ سنة وأقل من ٢٠	٣	%٤
	من٢٠ سنة فأكثر	٢	%٤
	المجموع	١٠٠	%١٠٠

النوع: يتضح من الجدول رقم (٢) أن (٣٥) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٧٠% من إجمالي إفراد العينة وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة ذكور، بينما يمثل (١٥) ما ٣٠% من الإناث.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

العمر: يتضح من الجدول رقم (٢) أن افراد العينة للفئة العمرية أقل من ٣٠ سنة هي أكبر فئة من أفرد عينة الدراسة حيث بلغت (٣٣) بنسبة ٦٦%، في حين أن أقل عدد من أفرد العينة (٢) أفراد للفئة العمرية الأكثر من ٥٠ سنة بنسبة ٤%.

المؤهل التعليمي: يتضح من الجدول رقم (٢) أن الحاصلون على درجة الدبلوم الفني والثانوي هم أكبر فئة من أفرد عينة الدراسة حيث بلغت (٢٥) بنسبة ٥٠%, في حين أنه لا يوجد أحد من أفرد العينة حاصلون على الماجستير والدكتوراه بنسبة ٤%.

عدد سنوات الخبرة: يتضح من الجدول رقم (٢) أن اقل من ٥ سنوات خبرة هم أكبر فئة من أفرد عينة الدراسة حيث بلغت (٣٠) بنسبة ٦٠%, في حين أن أقل عدد من أفرد العينة (٢) أفراد خبرة من٢٠ سنة فأكثر بنسبة ٤%

تحليل آراء أفراد الدراسة حول محاور الدراسة:

جدول (٣): تحليل أراء الاستجابات على محاور واقسام الاستبيان

م	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابى	الترتيب	الدرجة
١	التزام الشركة بتدريب العاملين على أهمية الاستثمار الأخضر	0.859	4.521	1	أوفق بشدة
٢	الاستثمار الأخضر وحماية البيئة	0.877	3.512	5	أوفق
٣	الدعم الحكومى للاستثمار الأخضر	0.932	3.210	6	أوفق
٤	امتلاك مصر مقومات التحول الى الاستثمار الأخضر	0.712	4.441	2	أوفق بشدة
٥	إمكانية استفادة مصر من التجربة الإماراتية في التحول نحو الاخضر	0.808	3.516	4	أوافق
٦	اهداف وابعاد التنمية المستدامة	0.654	3.919	3	أوافق

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

يتضح من الجدول رقم (٣) تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤,٥٢١-٣,٢١٠), حيث جاءت فى المرتبة الأولى القسم الأول بعنوان (التزام الشركة بتدريب العاملين على أهمية الاستثمار الأخضر) بمتوسط حسابي (٤,٥٢١) وانحراف معياري (٠,٨٥٩), وجاءت في المرتبة الثانية القسم الرابع بعنوان (امتلاك مصر مقومات التحول الى الاستثمار الأخضر) بمتوسط حسابي (٤,٤٤١) وانحراف معياري (٠,٧١٢), وجاءت في المرتبة الأخيرة القسم الثالث بعنوان (الدعم الحكومي للاستثمار الأخضر) بمتوسط حسابي (٣,٢١٠) وانحراف معياري (٠,٩٣٢).

نتائج الدراسة وتفسيرها

نتائج الفرض الرئيسي الأول: "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الأخضر وبين النمو الاقتصادي والحد من الفقر كأحد أبعاد التنمية المستدامة".

وللتحقق من هذا الفرض قام الباحثون باستخدام معامل الارتباط للكشف عن وجود علاقة بين المتغيرين، ويوضح جدول (٤) قيمة معامل الارتباط بين الاقسام من الاول الى الخامس وبين القسم السادس.

جدول (٤): معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لدى عينة الدراسة (ن= ٥٠)

المكونات	اهداف وابعاد التنمية المستدامة
التزام الشركة بتدريب العاملين على أهمية الاستثمار الأخضر	٠,٨١٥**
الاستثمار الأخضر وحماية البيئة	٠,٦٥٥**
الدعم الحكومى للاستثمار الأخضر	٠,٦٠٢**
امتلاك مصر مقومات التحول الى الاستثمار الأخضر	٠,٧١١**
إمكانية استفادة مصر من التجربة الإماراتية فى التحول نحو الاخضر	٠,٦٧٥**
الدرجة الكلية لاستبيان الاقسام من الاول الى الخامس	٠,٨٢٧**

** مستوى دلالة (٠,٠١)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

يتضح من جدول (٤) ان جميع قيم معامل الارتباط، قيم دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠١)، مما يعني قبول الفرض أي أنه "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الأخضر وبين النمو الاقتصادي والحد من الفقر كأحد أبعاد التنمية المستدامة"، كما يتضح من الجدول أيضًا ما يلي:

١-وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيًا بين بتدريب العاملين على أهمية الاستثمار الأخضر وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢-وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيًا بين الدعم الحكومي للاستثمار الأخضر وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣-وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيًا امتلاك مصر مقومات التحول الى الاستثمار الأخضر وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤-وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيًا بين استفادة مصر من التجربة الإماراتية في التحول نحو الاخضر وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥-الفرض الثاني: "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين توافر الإمكانات وآليات تمويل الاستثمار الأخضر في مصر وبين النمو الاقتصادي والحد من الفقر كأحد أبعاد التنمية المستدامة".

٦-الفرض الثالث: "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استفادة مصر من رؤية ٢٠٣٠ لدولة الإمارات لتحقيق التنمية المستدامة وبين تحقيق اهداف التنمية المستدامة فى مصر".

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الفرض الرابع: "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحقيق اهداف التنمية المستدامة وبين عامل الثقافة العامة وتدريب العاملين والدعم الحكومى للاستثمار الأخضر".

نتائج الفرض الرابع: "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحقيق اهداف التنمية المستدامة وبين عامل الثقافة العامة وتدريب العاملين والدعم الحكومى للاستثمار الأخضر". وللتحقق من هذا الفرض قام الباحثون باستخدام تحليل الانحدار المتعدد المتدرج.

جدول (٥): دلالة التنبؤ بتحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال الدرجة الكلية للاستباين وأبعاده لدى عينة الدراسة (ن= ٤٠٠)

المتغير المُتنبئ به	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوي الدلالة
أهداف وابعاد التنمية المستدامة	الانحدار	٣٠٨٨،٩١	٣*	١٠٢٩،٦٤	٤٠٢،٠٧	٠،٠١
	البواقي	١٠١٤،٠٩	٣٩٦	٢،٥٦١		
	الكلي	٤١٠٢،٩٩	٣٩٩			

*درجات الحرية لعدد المتغيرات المدروسة التي دخلت معادلة الانحدار

يتضح من جدول (٥) أن قيمة (ف) لمعرفة دلالة التنبؤ بتحقيق اهداف التنمية المستدامة بمعلومية الدرجة الكلية لأقسام الاستبيان وأبعادها بلغت (٤٠٢،٠٧١) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوي (٠،٠١)، مما يشير الي قبول الفرض أي أنه " يمكن التنبؤ بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الدرجة الكلية لأقسام الاستبيان وابعادها لدى عينة الدراسة".

النتائج

يعرض الباحثون النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، من خلال ما أسفر عنه استخدام على المنهج الاستقرائي والاستنباطي لتجميع وتحليل وتفسير المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسية للبحث وذلك عن طريق إتباع المصدر التاريخي (غير المباشر) وكذلك

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الأسلوب المقارن للاستفادة من تحديد اخدى الدول الرائدة بمجال الاستثمار الأخضر وبمصادر الطاقة المتجددة وهي دولة الامارات العربية المتحدة ومناقشتها.

أولاً: الفرض الأول: وبعد استخدام منهجية الدراسة المذكورة إثبات صحة الفرض الأول الذي ينص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الأخضر وبين النمو الاقتصادي والحد من الفقر كأحد أبعاد التنمية المستدامة"، وهذا يعنى أنه كلما زاد الاستثمار الأخضر زاد في نفس الوقت النمو الاقتصادي كما يزيد أيضا الحد من الفقر.

ثانياً: الفرض الثاني: ومن خلال ما تقدم من الدارسة ومنهجية الدراسة المتبعة تبين اثبات صحة الفرض الثاني الذي ينص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين توافر الإمكانات وآليات تمويل الاستثمار الأخضر في مصر وبين النمو الاقتصادي والحد من الفقر كأحد أبعاد التنمية المستدامة". ومن أهم هذه المقومات: موقع مصر الجغرافي، موارد الطاقة المتجددة، السياحة، تنوع الاقتصاد المصري، الموارد البشرية، الثروات المعدنية، المساحة الكبيرة غير المستغلة بمصر، كبر حجم السوق الاستهلاكي، قطاع الخدمات،

وتتفق تلك الدراسة مع دراسة رشاد عبد الوهاب أحمد (٢٠٢١) أثر التحديات الاقتصادية على التنمية المستدامة في برنامج تنمية مصر ٢٠٣٠، ودراسة حاتم رضا ٢٠٢١، بعنوان: "تعظيم استفادة مصر من الطاقة الشمسية في ظل رؤية ٢٠٢٠-٢٠٣٠"، على أن مصر تمتلك العديد من المقومات التي تساعدها على تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ إذا تم التركيز على استغلالها الاستغلال الأمثل.

ثالثاً: الفرض الثالث: ومن خلال ما تقدم من الدارسة ومنهجية الدراسة المتبعة تبين اثبات صحة الفرض الثالث "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استفادة مصر من رؤية ٢٠٣٠ لدولة الإمارات لتحقيق التنمية المستدامة وبين تحقيق اهداف التنمية المستدامة فى مصر" وذلك المساعدة في حلول غير تقليدية للصعوبات والتحديات التي تواجه استراتيجية مصر

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٢٠٣٠، وذلك لتشابه بعض مقومات الاقتصاد المصري باقتصاد الامارات مثل تنوع الاقتصاد والاهتمام بالتدريب والتعليم وتتفق تلك الدراسة مع دراسة رشاد عبد الوهاب أحمد (٢٠٢١) أثر التحديات الاقتصادية على التنمية المستدامة في برنامج تنمية مصر ٢٠٣٠، ودراسة حاتم رضا ٢٠٢١، بعنوان: "تعظيم استفادة مصر من الطاقة الشمسية في ظل رؤية ٢٠٢٠-٢٠٣٠".

رابعاً: الفرض الرابع: ومن خلال ما تقدم من الدارسة ومنهجية الدراسة المتبعة تبين اثبات صحة الفرض الرابع "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحقيق اهداف التنمية المستدامة وبين عامل الثقافة العامة وتدريب العاملين والدعم الحكومى للاستثمار الأخضر".

التوصيات

وقد اقترح الباحثون العديد من التوصيات التي تهدف الى الاستفادة من مخرجات هذه الدراسة منها:

- تعظيم الاستفادة من الطاقات المتجددة والمخلفات البديلة وسياسة تدوير المنتجات.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الاستثمارات الذكية المستدامة الخضراء.
- التوسع في اصدار السندات الخضراء والقروض المخفضة للمشروعات الاستثمار الأخضر التي تساعد على التقليل من الانبعاثات الضارة مثل ثاني أكسيد الكربون.
- تشجيع القطاع الخاص لرفع التنافسية العالمية في مصر لتنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة.
- الاستفادة من التجارب الناجحة التي تحققت للتحول للاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة – مثل دولة الامارات- وذلك بالتركيز على المجالات البيئية والحد من آثار

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

التغيرات المناخية، تنشيط السياحة البيئية الخضراء، استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

- التشجيع على انشاء مصانع متخصصة لتصنيع الخلايا الضوئية، ويساعد في ذلك تمتع مصر برمال السيليكا التي تستخدم في التصنيع.

المراجع

استراتيجية التنمية المستدامة، (٢٠١٨): استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠.

حاتم رضا (٢٠٢١): تعظيم استفادة مصر من الطاقة الشمسية في ظل رؤية ٢٠٢٠-٢٠٣٠، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم اقتصاد، جامعة عين شمس.

حسام أمين (٢٠١٧): استراتيجية مقترحة لتوجيه الاستثمارات المالية نحو الاقتصاد الأخضر، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

رشا عبد الوهاب، (٢٠٢١): أثر التحديات الاقتصادية على أهداف التنمية المستدامة في برنامج مصر ٢٠٣٠، كلية التجارة، قسم اقتصاد، جامعة عين شمس.

ساندي صبري (٢٠١٧): الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول، دراسة حالة مصر، المركز الديمقراطي العربي.

عادل عبد الزهرة شبيب، (٢٠٢١): سمات الاقتصاد المصري، مؤسسة الحوار المتمدن، المحور، اليسار، الديمقراطية والعلمانية في مصر والسودان.

محمد صديق نفادى (٢٠١٧): الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الأجنبي دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية رسالة ماجستير، جامعة عين شمس.

مرداسي أحمد رشاد، بوطبة صبرينه (٢٠١٦): الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، جامعة أبو البواقيص.

مؤتمر العمل الدولي الدورة رقم ١٠٨ لعام ٢٠١٩.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

Negin vaghefi Chamhum Siwar Sarah Aziz Abdul Aziz, Green Economy. Issues approach in Muslim Countries institute for environment and Development (LETARI) University Kebon9saan Malaysia 30 January 2015

Erice Novian Tilukas, Green Economy for Sustainable Development and Poverty eradication Mediterranean Journal of Social, Vol 6 No 6, December 2015

https://www.moec.gov.a/

https://www.moe.gov.ae/Ar/Pages/home.aspx

https://www.eeaa.gov.eg/

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

THE IMPACT OF GREEN INVESTMENT ON SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN EGYPT AND THE POSSIBILITY OF BENEFITING FROM EXPERIENCE OF UAE

Shaimaa M. Abdel Aziz[(1)]; Wael F. Abdel Baset[(2)] and Mohammad B. Abdel Menem[(2)]

1) Post graduate student at Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University

ABSTRACT

The green economy has become a trend for all countries of the world to go to what is known as a new strategy to reduce environmental risks associated with the economy, as the green economy helps in achieving sustainable development without that development leading to a state of environmental degradation of all kinds, and the topics of renewable energy, green economy and green investment are of interest Countries of the world, which led to an increase in global investment rates to reach 260 billion dollars in 2021, compared to about 180 billion dollars in 2020, which contributed to reducing carbon dioxide emissions by about 7% during that year. In preparing the applied part of this study, the researchers used the descriptive analytical method for a sample of (50) employees of Green Power Assiut Company. A questionnaire was distributed to the sample under study and some explanations were provided by the researchers.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

The study concluded that there is a statistically significant relationship between green investment and economic growth and poverty reduction as one of the dimensions of sustainable development, and there are possibilities, resistances and mechanisms for financing green investment in Egypt. The researchers have suggested many recommendations aimed at benefiting from the outcomes of this study, including: maximizing the use of renewable energies and alternative waste and product recycling policy, encouraging foreign direct investment, especially smart sustainable green investments.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178